الأمم المتحدة

E

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع تشاوري عبر المنصة الإلكترونية للجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة حول جائحة كوفيد-19
23 نيسان/أبريل 2020

موجز

عَقَدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، اجتماعاً تشاورياً عبر المنصة الإلكترونية للجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية، يوم 23 نيسان/أبريل 2020.

وهَدَف الاجتماع إلى التنسيق حول سُبُل التصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 والوقوف على المبادرات التي تنفذها الحكومات للتخفيف من آثار الجائحة على المرأة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- الافتتاح	3-2	3
ثانياً- العروض.....	13-4	3
ألف- تقديم من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية	5-4	3
باء- الآثار الاقتصادية غير المتكافئة لجائحة كوفيد-19 ن منظور المساواة بين الجنسين والوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً	10-6	4
جيم- مناهضة العنف ضد المرأة والوصول إلى الخدمات المساندة.....	13-11	5
ثالثاً- حوار مع الدول حول السياسات التي تنتهجها للتخفيف من الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19، الممارسات الجيدة والحلول الابتكارية	28-14	6
رابعاً- التوصيات والخطط المستقبلية والخاتمة	32-29	9
المرفق- قائمة المشاركين		11

مقدمـة

1- عَقَدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية، اجتماعاً تشاورياً عبر المنصة الإلكترونية للجان الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول العربية، يوم 23 نيسان/أبريل 2020. وهَدَف الاجتماع إلى التنسيق حول سُبُل التصدي لتداعيات جائحة كوفيد-19 والوقوف على المبادرات التي تنفذها الحكومات للتخفيف من آثار الجائحة على المرأة.

أولاً- الافتتاح

2- رحبت السيدة مهريناز العوضي، مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في الإسكوا، بالمشاركين في هذا الاجتماع الافتراضي المخصص لمناقشة أثر جائحة كوفيد-19 على واقع المرأة والإجراءات المتبعة لدى الدول للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. وأشارت إلى أن الاجتماع سوف يمُد الإسكوا وباقي منظمات الأمم المتحدة بالمعلومات حول الجائحة عبر تبادل الآراء والأفكار والتجارب التي قامت بها الدول للتصدي لهذه الجائحة، كذلك سيتم إطلاع المشاركين على ما قامت به الإسكوا لمساندة الدول بهذا الخصوص.

3- وألقى السيد داود تركي عبد الله آل محمود، مدير إدارة حقوق الإنسان في وزارة الخارجية وممثل دولة قطر التي ترأست دورة الإسكوا التاسعة للجنة المرأة، كلمة شكر فيها الإسكوا على عقد هذا الاجتماع الهام وأكد على أن دولة قطر مهتمة جداً بدعم الأنشطة الخاصة بالمرأة في الإسكوا. وأشار إلى قيام دولة قطر بإجراءات عديدة لحماية المرأة والأسرة خلال الظروف الحالية، حيث سُمِحَ للنساء اللواتي يعانين مشاكل صحية بالعمل من المنزل، وإجراء الفحوصات في المنزل. وفي الختام تمنى أن يخرج المشاركون من هذا الاجتماع بتوصيات مهمة تساعد في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً- العروض

ألف- تقديم من المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية

4- قدمت السيدة داليا سمهوري، مديرة برنامج الاستعداد للطوارئ واللوائح الصحية في منظمة الصحة العالمية، شرحاً عن انتقال فيروس كوفيد-19 على مستوى العالم وأشارت إلى أن تحديد الوفيات يختلف بين دولة وأخرى وبالتالي من الأفضل علمياً تعداد الوفيات في كل دولة وعدم النظر إلى العدد على المستوى العالمي. وشرحت أن منظمة الصحة العالمية تعتمد على نظامين للمعلومات حول الجائحة أحدهما هو نظام وصف دقيق لكل حالة مع أعراضها، وأضافت أن العرض الحالي لن يمثل الصورة بشكل تام لان هناك نقص بالبيانات لأن بعض الدول لم توفر بعد تفاصيل هذه الحالات.

5- ومنظمة الصحة العالمية تجمع المعلومات عن هذه الجائحة بشكل يومي، وتبحث فيها أسبوعياً للحصول على صورة متكاملة. وكان العدد الإجمالي للإصابات في منطقة الشرق الأوسط متوسط لغاية 18 نيسان/أبريل، حيث بلغ 124,000 إصابة وهو ما زال في تزايد باستثناء بعض الدول. وبالنظر إلى الفئات العمرية والتوزيع بحسب الجنس، يتبين أن عدد الإصابات أعلى لدى الرجال في الفئة العمرية 25-64 عاماً، وهذه هي الحال أيضاً

بالنسبة للوفيات التي هي الأكثر ارتفاعاً لدى الرجال في الفئة العمرية 55 عاماً فما فوق. كما أشارت إلى العدد الكبير للإصابات ضمن الطواقم الطبية.

باء- الآثار الاقتصادية غير المتكافئة لجائحة كوفيد-19 من منظور المساواة بين الجنسين والوصول إلى الفئات الأكثر تهميشاً

6- قدمت السيدة مهريناز العوضي عرضاً حول الآثار الاقتصادية غير المتكافئة لجائحة كوفيد-19، حيث أشارت إلى أن هذه الجائحة طالت العالم بأسره بدرجات متفاوتة، وقد استجابت لها الدول بطرق مختلفة. وبالنظر إلى التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار حالة المنطقة قبل الجائحة فيما يتعلق بمظاهر اللامساواة والوضع الاقتصادي والاجتماعي الصعب، لا سيما النمو الاقتصادي المنخفض وتحديات تأمين الوظائف، حيث أن نسبة البطالة عالية وخاصة بين الشباب والشابات. وأشارت إلى معدلات الفقر العالية سواء على مستوى الدخل أو الفقر المتعدد الأبعاد، حيث هناك 55 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، نصفهم من اللاجئين والنازحين. كما تطرقت إلى انعدام المساواة بين المرأة والرجل على مستوى التشريعات والممارسات والوصول إلى الفرص والموارد الاقتصادية. كما أشارت إلى مشاركة المرأة الاقتصادية المتدنية (21 في المائة) وإلى نسبة البطالة المرتفعة بين النساء (19 في المائة)، وإلى معاناة بعض الدول من الإجهاد المائي، أو من ندرة في المياه.

7- ولطالما كان الوضع قبل الأزمة هشاً، فسوف يكون لهذه الأزمة، خاصة وإن طالت، تأثيراً كبيراً. وتشير التقديرات الأولية التي قامت بها الإسكوا بناءً إلى المعطيات المتوفرة، إلى انخفاض الناتج القومي المحلي حوالي 40 مليار دولار في عام 2020. كما تشير التقديرات إلى أن عدد الفقراء سوف يرتفع بحوالي 8.3 مليون نسمة بحلول نهاية عام 2021، وإلى فقدان 1.7 مليون وظيفة ومن المتوقع أيضاً أن تخسر النساء حوالي 2 في المائة من مشاركتهن الاقتصادية مقارنة بـ 1 في المائة للرجال. وان العدد الإضافي من السكان الذين سوف يعانون من نقص التغذية سيزيد بنحو المليونين. ونوهت السيدة مهريناز إلى أن كافة هذه التقديرات مرشحة للارتفاع مع مرور الوقت والإجراءات المتخذة من قِبل الحكومات للحماية من جائحة كوفيد-19. ومن المتوقع أن يكون الأثر الأكبر من الخسائر على المرأة، وخاصة أنها ستتحمل خلال هذه الأزمة عبء رعاية أفراد الأسرة المصابين إضافة إلى دورها الرعائي الرئيسي في الأسرة. كما لفتت إلى احتمال تعاظم أثر هذه الجائحة على النساء في مخيمات اللجوء والنزوح والعاملات المنزليات. وأشارت إلى الخطر الذي يواجه العاملين والعاملات في الرعاية الصحية، وخاصة في الخدمات الأكثر تماساً بالمرضى كالتمريض حيث تبلغ نسبة النساء من مجمل العاملين في هذا القطاع ما يقارب 78 في المائة.

8- وعرضت السيدة العوضي ما قامت به الإسكوا في استجابتها للأزمة من خلال العمل على مسح لسياسات الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية بالإضافة إلى الحُزم التحفيزية التي تم الإعلان عنها استجابة لتداعيات هذه الأزمة والتي قامت بها 160 دولة حول العالم ومن ضمنها 16 دولة عربية. وقد طورت الإسكوا أداة تفاعلية تقوم بمسح مفصل لهذه التدخلات. وأشارت إلى نسبة هذه التدخلات بلغت 3.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للدول في المنطقة العربية. ثم عرضت لمختلف التدخلات التي قامت بها الدول مع تصنيفها كسياسات اجتماعية وسياسات اقتصادية. وأضافت أن السياسات الأكثر اعتماداً من قِبل معظم الدول العربية تركزت في مجال الحماية الاجتماعية يليها المساعدات المتعلقة بالعمل. وفي الختام أكدت السيدة العوضي على انه بالرغم من توفر المعلومات حول السياسات التي تتخذها الدول للحد من أثر الجائحة، لا تزال المعلومات حول البيانات المفصلة حول الجنس، وحول السياسات المتبعة والتي تأخذ منظور العدالة بين الجنسين غير متوفرة.

9- ومن الملاحظات التي تلت العرض كانت الإشارة إلى أن الأرقام الواردة هي تقديرية ومن المجدي إعادة احتسابها بعد الانتهاء من الجائحة لتكون الأرقام أقرب إلى الواقع؛ كما تم التأكيد على أهمية تسليط الضوء على كافة القطاعات التي تضررت بسبب الجائحة وأثرها على المرأة، ومنها مثلاً القطاع السياحي وأيضاً الأعباء الجديدة الملقاة على عاتق المرأة كالتدريس والرعاية غير مدفوعة الأجر؛ وأهمية البعد الاجتماعي لهذه الأزمة لأنها أثرت في سلوك المجتمع. وبالتالي، من المجدي الاستثمار أيضاً في مساعدة المرأة في تعليمها المهارات اللازمة لكيفية التأقلم مع هذه المستجدات ودعمها في كافة المواقع خاصة في ظل ازدياد حالات العنف ضد المرأة. كما تمت ملاحظة الجانب الإيجابي للأزمة من خلال إتاحة الفرصة للعمل على تعديل الأدوار الاجتماعية داخل المنزل خاصة في ظل قيام الرجال بالمشاركة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر.

10- وفي تعقيب على عرض الإسكوا، نوه السيد معز دريد، المدير الإقليمي بالإنابة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية، بريادة الإسكوا وشكرها على الجهد الرائد على مستوى المنطقة والعالم لان المسح يتطرق إلى معلومات وتحليلات تثري العمل في المنطقة العربية. وأشار إلى بُعد اللامساواة بين الجنسين في ظل هذه الجائحة، من ناحية ازدياد العبء على المرأة على المستوى الدولي في العمل المهني الرسمي ومثال على ذلك وجود 70 في المائة من النساء العاملات في القطاع الطبي، ويتواكب مع ذلك كون النساء موكلين بالرعاية الأسرية داخل المنزل. ومع الانحسار الاقتصادي، وزيادة نسب البطالة، كثيراً ما يقع هذا العبء على المرأة. وأكد على المسؤولية الملقاة على عاتق الدول وعلى وكالات الأمم المتحدة لضمان أن تتضمن خطط وسياسات الاستجابة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي النظر في الاختلاف الناتج عن الأنماط والأدوار الاجتماعية المرتبطة بكل من الرجل والمرأة لتعويض المرأة عن العبء الأكبر الواقع عليها.

جيم- مناهضة العنف ضد المرأة والوصول إلى الخدمات المساندة

11- قدمت السيدة منال بنكيران، منسقة البرامج حول مناهضة العنف ضد المرأة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عرضاً عن مناهضة العنف ضد المرأة في ظل جائحة كوفيد-19 وأشارت إلى ارتفاع نسب العنف ضد المرأة في المنطقة العربية قبل الجائحة بحيث اشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء متزوجات في المنطقة تعرضن للعنف من قبل الزوج على الأقل مرة واحدة. وذلك بالإضافة إلى التحديات القائمة من حيث محدودية البيانات، والأعراف الاجتماعية السائدة التي تتقبل إلى حد كبير العنف ضد المرأة، وإلى الوصول المحدود للخدمات ومعدلات الإبلاغ المنخفضة. وبالتالي، يضاف إلى ما سبق ذكره التحديات الراهنة في ظل الجائحة. اذ انه في ظل الأزمة الحالية، تشير المعلومات المتواترة إلى ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة، وانقطاع بعض الخدمات وازدياد الضغط على الخدمات الأساسية. كما تطرقت إلى بعض الدعوات التي ترد على منصات التواصل الاجتماعي إلى زيادة العنف لا سيما في ظل إحساس المعتدين بإمكانية الإفلات من العقاب.

12- وفي ختام مداخلتها، نوهت السيدة بنكيران بالدور الكبير الذي تلعبه الحكومات العربية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني لمحاولة تدارك هذه الأزمة المستترة، وبالوعي العالي لدى جميع الأفرقاء حول ضرورة ضمان استمرار الخدمات المقدمة للناجيات من العنف. وأكدت على أهمية إدراج مناهضة العنف ضد المرأة في مخططات الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19 وذلك لضمان استمرار الخدمات الأساسية وتخصيص الموارد الضرورية لها، والتأكيد على عدم إفلات مرتكبي العنف من المسؤولية القانونية، وتأمين الدعم النفسي للنساء. وأخيراً أكدت على عمل كافة وكالات الأمم المتحدة لضمان الاستجابة المنسقة للمنطقة العربية.

13- وفي مداخلته التي تلت العرض، أشار السيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إلى أن التركيز في ظل هذه الأزمة ينبغي أن يكون على الإنسان. فإن هذه الجائحة تؤثر بشكل مختلف على شرائح المجتمع وهي تختلف حسب العمر والجنس نتيجة لاختلاف التعرض للضغوط الاجتماعية الأساسية. وأضاف أن هذه الأزمة هي صحية واقتصادية واجتماعية، والمرأة هي التي تدفع الثمن الأكبر الناتج عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الجائحة. وشدد على أهمية الاهتمام بالصحة النفسية والوصول إلى خدمات الصحة العقلية والإنجابية للنساء. وفي الختام، طلب من المشاركين موافاة منظمات الأمم المتحدة في المنطقة بتوقعاتهم، وذلك بغية تنظيم عمل الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي والوطني وفقاً لأولويات الدول.

ثالثاً- حوار مع الدول حول السياسات التي تنتهجها للتخفيف من الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19، الممارسات الجيدة والحلول الابتكارية

14- عرضت ممثلة دولة فلسطين واقع الحائجة في فلسطين وذكرت أن الاستجابة بدأت بإعلان حالة الطوارئ في 5 آذار/مارس والتعطيل الكامل لكافة القطاعات باستثناء قطاعي الصحة والأمن. وأشارت إلى أن إجمالي عدد الإصابات بلغ 480 حالة ونسبة النساء من الحالات بلغت 35.5 في المائة، في حين بلغ عدد الوفيات 4 منهم 3 من النساء. وأشارت إلى ازدياد حالات الإبلاغ عن العنف في فلسطين حيث أن 70 حالة عنف خطرة توجهت إلى مراكز الحماية، في حين كان العدد يتراوح بين 20 و25 حالة شهرياً قبل الجائحة. وقد حاولت نسبة 21 في المائة من هذه الحالات الانتحار. كما طبق الاحتلال الإسرائيلي إجراءات تمييزية على الفلسطينيين ومنع تنقل الطواقم الطبية بين المحافظات، في حين أنه لم يقم بإجراء الفحوصات الطبية للفلسطينيين في القدس وتم اعتقال الطواقم الطبية الفلسطينية التي تم إرسالها إلى القدس لمعاينة الحالات. أما بالنسبة للأسرى الفلسطينيين والذي يبلغ عددهم الإجمالي حوالي 5,000 شخص ومن بينهم 41 أسيرة و138 طفل، فلم يقدم لهم الرعاية الصحية والمستلزمات الطبية اللازمة. وقد تبين على أثر تحرير أحد الأسرى أنه كان مصاباً بالعدوى ولم يتم إعلام الدولة الفلسطينية بذلك مما ساهم بنشر الفيروس. كما منع الاحتلال وصول المساعدات، وتم الاستيلاء على قسم من تلك التي تم السماح بإيصالها.

15- وأضافت أن الحكومة الفلسطينية عملت بالتكامل مع كافة المؤسسات للتصدي للجائحة، وتم وضع خطة طوارئ حددت فئات النساء الأكثر تضرراً. كما تم تقديم الدعم النفسي والاجتماعي. وعملت الحكومة مع أصحاب العمل لتوفير إجازة مدفوعة الأجر للنساء اللواتي لم يتمكن من مواصلة عملهن، في حين تم وضع ثلاثة أُطر لمساعدة العاملين في القطاع الغير منظَّم. كما وضعت وزارة شؤون المرأة استبياناً، تم تعبئته بنسبة 8 في المائة وهي نسبة عالية جداً في سياق الاستبيانات. ويتم حالياً تحليل نتائجه، ولكن هناك ملاحظة أولية بوجود تدرُّج في مؤشرات العنف، حيث تحوَّل العنف الاقتصادي إلى المرتبة الأولى وتجاوزت نسبته 50 في المائة في حين كان العنف النفسي يشكل 40 في المائة من الحالات في عام 2019. وفي المراتب التالية سُجلت زيادة في التنمر والابتزاز، والعنف اللفظي في ظل وجود العائلة مجتمعة في الحجز المنزلي، ومن ثم العنف الجسدي وأخيراً العنف النفسي.

16- وتطرقت ممثلة سلطنة عُمان إلى اتخاذ السلطنة وبشكل مبكر العديد من الإجراءات في كافة المجالات لمكافحة تداعيات الجائحة. وتم إغلاق جميع الأماكن الصناعية والتجارية باستثناء الضرورية، وإلغاء جميع الفعاليات وتفعيل التعليم عن بُعد. وأكدت على تأثير الجائحة على كافة أفراد الأسرة بأشكال متفاوتة. وأشارت إلى التعامل مع المواطنين والمقيمين بالتساوي ومنحهم الرعاية والخدمات الصحية والاجتماعية على قدم المساواة، وتوفير أماكن عزل في الفنادق للجميع. وأكدت على عدم انقطاع الخدمات الصحية للمرأة خلال الأزمة واستمرار

عمل خطوط تلقي البلاغات المتعلقة بالعنف ضد المرأة. كما أشارت إلى حملات التوعية والتثقيف الصحية المكثفة واليومية، وإلى استمرار المساعدات الشهرية والوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.

17- وعرضت ممثلة مملكة البحرين، تجربة المملكة في الاستجابة لاحتياجات المرأة والأسرة البحرينية في ظل جائحة كوفيد-19، وأشارت إلى أبرز الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها على مستوى السياسات مثل تطبيق نظام العمل من المنزل للأم العاملة في القطاع العام وحث المؤسسات العامة والخاصة على تطبيق العمل عن بُعد؛ والإجراءات على مستوى الخدمات مثل تفعيل التعليم عن بُعد وتوفير العلاج المجاني لجميع المصابين المواطنين والمقيمين. بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي للمؤسسات وللأفراد.

18- وقام المجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين بحملة سريعة وطارئة لدعم المرأة والأسرة البحرينية وقد استهدفت المرأة المعيلة وذات الإعاقة وفئة كبار السن، بالإضافة إلى أبناء واسر العاملات في الصفوف الأمامية. فقد تم اتخاذ قرار نوعي بمنح أزواج الموظفات اللواتي يعملن في الصفوف الأمامية صلاحية العمل من المنزل للاهتمام بالأولاد. وقد تم توفير الاستشارات الاقتصادية لدعم رائدات الأعمال المتعثرات. كما تم تقديم الدعم الأسري والعمل على استبيانات للوقوف على احتياجات المرأة على المدى البعيد. واكدت على أهمية الوصول إلى العدالة في هذه المرحلة، وبالتالي تم تحويل كافة الخدمات إلى خدمات إلكترونية افتراضية. وأكدت على أن المجلس الأعلى للمرأة يعمل حالياً على إيجاد حلول لموضوع الحضانة وتمكين الأهل من رؤية أولادهم خلال الأزمة. وتطرقت أيضاً إلى الدعم الإعلامي المقدم لا سيما تبسيط المعلومات الصحية والوقائية ونشرها لتصل إلى الجميع. وفي الختام، شكرت ممثلة مملكة البحرين الإسكوا على هذا الاجتماع الهام والذي يؤكد على أهمية التضامن والتكاتف بين كافة الدول في ظل هذه الظروف الاستثنائية.

19- وفي مداخلتها، أعادت ممثلة المملكة الأردنية الهاشمية التأكيد على الأثر الواضح لهذه الأزمة على الفئات الأكثر هشاشة. وأشارت إلى التزام المملكة الواضح بمكافحة الجائحة مع التنويه على أن قدرة الآليات الوطنية المعنية بالمرأة على الاستجابة تعتمد على مستوى إشراكها وجعل دورها مباشر ومؤثر في القرارات التي تتخذها الدولة. وفور تفعيل قانون الدفاع، تم حظر التجول واعتماد مجموعة سياسات وآليات لتوفير الدعم للفئات الأكثر هشاشة. كما تم النظر في سُبُل حماية القطاع الخاص والمياومون والعمالة غير المنظمة. وأضافت إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لا تعمل دائماً بالترابط مع الحكومة. وفي حين كانت الاستجابة في الجانب الاقتصادي مراعية النساء، برزت مجموعة أخرى من التحديات، استجابت لها اللجنة الوطنية بتطوير ورقة تتضمن مجموعة من الخطوات والمقترحات لضمان استجابة أفضل للنساء، وقد عُرضت هذه الورقة على اللجنة الوزارية للمرأة وتم الأخذ ببعضها.

20- وأضافت أن المشكلة الأساسية هي في تعطل نظام العدالة، وفي حين ما زال جزءٌ من المحاكم يعمل للبت بالقضايا المستعجلة ولكن المحامون غير مصرحون بالعمل وهنا تبرز أهمية تجربة مملكة البحرين. وقد طالبت اللجنة بإعادة تفعيل القضاء الشرعي والقضاء العمالي، علماً أن اللجنة تعمل على متابعة المخالفات العمالية الخاصة بالنساء. كما أشارت أيضاً إلى أهمية دعم آليات الحماية وإلى أن منظمات المجتمع المدني أقل حصولاً على تصاريح العمل وهم جزءٌ مهم من منظومة الحماية. وتطرقت إلى مشكلة كبيرة في التنسيق برزت خلال الأزمة وإلى الفوضى في الدراسات والمبادرات من المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. كما أشارت إلى أن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وضعت خطة إعلامية للتوعية والحماية الصحية والحماية من العنف ولكن لم يتم تفعيل الخطة الخاصة بالعنف بعد؛ وأشارت كذلك إلى عمل اللجنة على مراقبة الرسائل الإعلامية على مواقع التواصل الاجتماعي وتوقيف تلك التي تشجع على العنف. وأخيراً ذكرت بعض التحديات مثل عودة بعض القطاعات إلى العمل في ظل استمرار إغلاق المدارس وروضات الأطفال، والقدرة على متابعة

المخالفات من قِبل وزارة العمل، ووصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية والنفسية، ودعم المياومين مع التركيز على رب الأسرة، ونسبة الوصول إلى التعلُّم عن بُعد في المناطق المهمشة والفقيرة.

21- وأشار ممثل الجمهورية الإسلامية الموريتانية إلى الضغط الكبير التي وضعته هذه الأزمة على الأسرة إجمالاً وعلى المرأة خصوصاً لأنها تقوم بالعمل والتدريس والرعاية أثناء الحجر. وأفاد بتشكيل الدولة لجنة وزارية تُعنى بكافة التدابير الاقتصادية، والصحة والأمن، والخدمات اللوجستية، والتوعية. كما وتم إنشاء صندوق خاص للتضامن الاجتماعي ومكافحة الفيروس، تساهم الدولة الموريتانية به بمبلغ 67 مليون دولار وهو موجه إلى تأمين كافة الاحتياجات الطبية، ودعم الأسر المعالة من النساء والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة، وتحمُّل الدولة لبعض الضرائب والرسوم الجمركية، والفواتير. وفي الختام، خلُص إلى أن التجربة الموريتانية في مواجهة الجائحة كانت جيدة، حيث تضافرت فيها جهود القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وقد أثمرت هذه التجربة نتائج ملموسة بحيث تُعتبر موريتانيا منذ 17 نيسان/أبريل خالية من هذا الفيروس. وفي الختام، أكد على الدور التكميلي والمهم جداً لمنظمات الأمم المتحدة.

22- وتحدثت ممثلة المملكة المغربية عن الإجراءات التي اتخذتها المملكة لمواجهة هذه الجائحة وهذا الظرف الاستثنائي، ومنها إطلاق صندوق خاص بالجائحة والذي تلقى الدعم من القطاعات الحكومية المعنية، والقطاع البنكي والمالي والخاص. كما تم اتخاذ ما يزيد عن 400 إجراء في مختلف المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية؛ وتشكيل مجموعة لجان صحية واقتصادية لمواجهة الجائحة؛ وتنظيم الحملات التوعوية؛ كما وتمت الاستعانة بخبرات الطب العسكري لمساندة الطب المدني. وقد واكبت حالة الطوارئ هذه إجراءات التعلُّم والعمل عن بُعد مع الإبقاء على أدنى وجود للعمال في المؤسسات.

23- وأما بالنسبة للإجراءات التي اتخذتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، فهي شملت كافة الفئات ذات العلاقة المباشرة مع الوزارة مثل النساء المعرضات للعنف، وكبار السن، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تم على سبيل المثال وضع خطة وطنية لحماية الأطفال تؤمن المواكبة النفسية خلال الأزمة، وتوفير مواكبة تربوية عن بُعد للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كما تم تقديم "حقيبة سلامة" إلى عدد كبير من المسنين وذوي الإعاقة والنساء اللواتي يعانين من وضع صعب. كما عملت الوزارة على تكثيف الجهود لدعم المنصة المجانية المخصصة لتقبُّل الشكاوى حول العنف. كما تستعد الوزارة لإطلاق حملة رقمية إيجابية للتأكيد على العيش المشترك داخل الأسر. وفي الختام، أعربت عن الإجماع العام لدى كافة المواطنين على تقدير الجهود والإجراءات المُتخذة من قِبل الحكومة المغربية.

24- وأشارت ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الإجراءات المبكرة التي قامت بها الدولة والتي ساعدت على السيطرة على تزايد الحالات. وأضافت أن الخدمات تقدَّم بشكل متساوي للمواطنين والمقيمين. ولم تقتصر المساعدات الإماراتية على داخل الدولة، بل تم تقديم العديد منها إلى دول العالم. وقد نوهت إلى أن خدمات التحول الرقمي التي قامت بها الدولة منذ فترة طويلة قد أثمرت الآن. وكذلك بالنسبة لجهود الاتحاد النسائي العام الذي يقدم الخدمات إلكترونياً، مع التركيز على إطلاق مبادرات تهتم بالصحة البدنية والنفسية وتساعد المرأة في تحقيق التوازن في حياتها. وفي الختام، أشارت إلى أن الاتحاد النسائي العام يقوم حالياً بالتعاون مع الإسكوا لمراجعة الإطار العام للأزمات والطوارئ في دولة الإمارات العربية المتحدة للتأكيد على استجابته لاحتياجات المرأة.

25- وأفادت ممثلة دولة الكويت، على أن منظمة الصحة العالمية أشادت في تصريح لها عن تميُّز وسرعة وشمولية استجابة الدولة للجائحة. وتم استنفار جميع أجهزة الدولة لحماية الإنسان مواطناً كان أم مقيماً أم زائراً. ومن بين الإجراءات المتخذة، تعديل بعض التشريعات، وتشكيل لجان لمواجهة الأزمة على الصعيد الاقتصادي

وتقديم التحفيزات الاقتصادية وآليةً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمرأة هي من أكثر المستفيدين من هذه التمويلات. وعلى الصعيد الصحي، تم وضع تطبيق إلكتروني لمراقبة المحجورين، وتشغيل خط سخن للاستفسارات وآخر للمرأة المعنَّفة، وصرف وتوصيل الأدوية للمنازل. كما قامت منظمات المجتمع المدني بالعديد من المبادرات للدعم النفسي، والتبرعات المادية.

26- ودعت ممثلة دولة قطر إلى التفاؤل لأنه بالرغم من السلبيات الكثيرة التي حملتها الأزمة إلا أنها تشكل فرصة لمعالجة التمكين والمساواة بين الرجال والنساء، والاستماع إلى صوت النساء والاعتراف بقدراتهن على الإنجاز في أحلك الظروف، والمضي بالتقدم في الاستراتيجيات الوطنية والعالمية لتنفيذ الهدف 5 من أجندة العام 2030. وأكدت أن مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي تسعى من خلال الاجتماع إلى الاطلاع على الممارسات الفضلى لكافة الدول لدعم دور المؤسسة في تنمية الكوادر وبناء القدرات وتلبية احتياجات الموظفين. كما تسعى المؤسسة إلى تقديم بعض خبراتها للمشاركين لا سيما التحرك العاجل والطلب من المحاكم المرونة تجاه الأسر المطلَّقة. وفي الختام شكرت الإسكوا على هذا الاجتماع لان التشاور بين الدول سوف يقلل من آثار هذه الأزمة، ويشكل قوة داعمة لمواجهة التحديات؛ مؤكدة على عدم ادخار أي جهد للعمل المشترك مع الأمم المتحدة في تذليل الصعوبات ومواجهة الأزمة.

27- وفي مداخلته، أشار ممثل الجمهورية العربية السورية إلى أن الإجراءات الحكومية التي قامت بها بلاده مشابهة للإجراءات التي تم ذكرها من قِبل المشاركين. وركز على تعزيز العمل التطوعي بين الشبان والشابات وربطهن بشبكة لمعرفة الخصائص الأسرية وخاصة الأسر التي تعيلها النساء. كما أشار إلى منح كل الحوامل والنساء المرضعات إجازة مدفوعة الأجر منذ منتصف شهر آذار/مارس لمن يعملن في القطاع العام والمنظم؛ مع الإشارة على انه يجري العمل على دعم صندوق لمساعدة القطاع غير المنظم.

28- وتطرقت ممثلة الجمهورية اللبنانية إلى أن لبنان يواجه تحديات الجائحة أسوة ببقية الدول، ويضاف إليها الأزمة الاقتصادية الحالية والتي تسببت بزيادة البطالة وعدم توفر السيولة مما يعرض المرأة إلى مشاكل عائلية وصحية واجتماعية إضافية. وتأتي هذه الجائحة لتزيد العبء على المرأة. وقد أثبتت الأرقام زيادة في العنف المنزلي جراء كافة هذه التحديات، وقد وضعت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية خطاً ساخناً للإبلاغ عن العنف. كما تقدمت اللجنة بطلبٍ إلى الحكومة بالنظر في طلبات أولاد المرأة اللبنانية الراغبون بالعودة إلى لبنان، وقد لاقت هذه المبادرة استجواباً.

رابعاً- التوصيات والخطط المستقبلية والخاتمة

29- برزت خلال المداخلات المقدمة من الدول الأعضاء المشارِكة في الاجتماع، التوصيات التالية والتي تصب ضمن الطرح المقدم من المنظِمين حول أشكال المساعدة التي من الممكن أن تقدمها منظمات الأمم المتحدة على المستوى التقني والفني:

(أ) تعزيز التضامن بين الوكالات الوطنية والإقليمية لمواجهة كوفيد-19، مع التأكيد على أن هذا الاجتماع هو باكورة هذا التضامن؛

(ب) إنشاء منصة لتتبُّع كافة المبادرات خاصة تلك المتعلقة بالمرأة التي تقوم بها الدول للاستفادة منها؛

(ج) تقديم الدعم الفني للدول في إدماج منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط؛

(د) تقديم الدعم الفني للدول في المجالات الاجتماعية والصحية، وتعزيز قدرات القطاع الصحي لمواجهة التحديات المستقبلية؛

(هـ) توفير القدرات الفنية لتنبؤ الأزمات المستقبلية التي قد تنشأ عن الأوبئة أو المخاطر البيئية؛

(و) مساعدة الدول في أساليب الحصول على البيانات والإحصاءات الدقيقة، والاسترشاد من ناحية تصنيف البيانات لأن الإحصاءات الموجودة حالياً ليست مصنفة بحسب الجنس؛

(ز) تصميم مواد توعوية مبسطة للاستخدام من قِبل العاملين الصحيين والاجتماعيين حول آثار الفيروس وكيفية التعامل معه، ومواد أخرى توعوية لتعزيز السلوك المجتمعي وتعديله لمقاومة العنف أو عدم الوقوع فيه؛

(ح) إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية لتدريب العاملين الصحيين على إنعاش الحالات الحرجة؛

(ط) دعم والمساهمة في الجهود المبذولة لحث الدول على تفعيل دور المحامين ودور منظمات المجتمع المدني الذين يساهمون في نظام الحماية خلال الأزمة؛

(ي) مساعدة النازحين واللاجئين السوريين خلال الأزمة وخاصة في موضوع الخدمات الصحية والإنجابية والحماية من العنف والتأقلم الغذائي؛

(ك) مساعدة الجمهورية العربية السورية في توفير الفحوصات الخاصة بالجائحة، لعدم توفرها بكثرة.

30- وفي ختام هذا الاجتماع شكر السيد معز دريد الإسكوا على تنظيم الاجتماع وشكر المشاركين بشدة على الاستفادة الكبيرة من المعلومات التي تم توفيرها، وكذلك إلى المساهمة في توجيه العمل المستقبلي لوكالات الأمم المتحدة من خلال ما تم مشاركته من أولويات مفيدة جداً. وأكد أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركز على ثلاثة أبعاد لدعم استجابة الدول وهي مواجهة ازدياد حالات العنف ضد المرأة، وتخفيف الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة وزيادة الوعي بالأثر المتميز من ناحية النوع الاجتماعي، وهي كلها تتماشى مع ما قد تم طرحه خلال الاجتماع. وأخيراً أكد على التنسيق والتضامن بين وكالات الأمم المتحدة.

31- وأكدت السيدة إنشراح أحمد، المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والثقافة في صندوق الأمم المتحدة للسكان على النقاش الثري خلال الاجتماع مع التركيز على ما ذكرته الدول لجهة الدعم المطلوب من منظمات الأمم المتحدة والمتعلق بالصحة الإنجابية، والذي ستقوم برفعه إلى مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان العاملة على المستوى الوطني مؤكدة على الحاجة إلى رد فعل منظم وسريع، وعلى استمرار العمل والتواصل مع كافة الدول.

32- وفي الختام، شكرت السيدة مهريناز العوضي الجميع على المداخلات القيّمة، وطلبت من الدول إرسال مداخلاتهم لإدراجها على صفحة الإسكوا المخصصة للاجتماع من أجل الاستفادة القصوى منها.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة سلمى النمس
الأمينة العامة
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

دولة الإمارات العربية المتحدة

السيدة أحلام اللمكي
مديرة إدارة البحوث والتنمية
الاتحاد النسائي العام

مملكة البحرين

السيدة هالة بنت محمد جابر الأنصاري
الأمين العام
المجلس الأعلى للمرأة

الشيخة رنا بنت عيسى آل خليفة
وكيل وزارة الخارجية
عضو المجلس الأعلى للمرأة

الشيخة دينا بنت راشد آل خليفة
مدير عام السياسات والتطوير
المجلس الأعلى للمرأة

السيد محمد عبد الرحمن محمد الفارس
مستشار العلاقات الدولية والمتابعة
المجلس الأعلى للمرأة

الجمهورية التونسية

السيد انيس زهراز
مدير المرأة
وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن

السيدة هالة بن يوسف
مكلفة بمأمورية بديوان الوزيرة
وزارة المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد أكرم القش
رئيس
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

السيدة رنا خليفاوي
مديرة القضايا الأسرية
الهيئة السورية لشؤون الاسرة والسكان

جمهورية السودان

السيدة سليمة إسحاق
مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

سلطنة عُمان

السيدة جميلة بنت سالم جداد
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة فلسطين

السيدة آمال حمد
وزيرة شؤون المرأة
وزارة شؤون المرأة

السيد أمين عاصي
مدير عام التخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة

دولة قطر

السيد تركي عبد الله آل محمود
مدير إدارة حقوق الإنسان
وزارة الخارجية

السيدة هنادي الشافعي
مديرة المعاهدات الدولية
وزارة الخارجية

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

دولة قطر (تابع)

السيدة آمال المناعي
الرئيس التنفيذي
مؤسسة قطر للعمل الاجتماعي

دولة الكويت

السيدة هدى عبد المحسن الشايجي
عضو مجلس إدارة ورئيسة لجنة الأسرة
الديوان الوطني لحقوق الإنسان

الجمهورية اللبنانية

السيدة تينا البستاني
المديرة الإدارية
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة سوسي بولاديان
رئيسة اللجنة الصحية
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة ميرين معلوف أبي شاكر
عضو مجلس إدارة
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

المملكة العربية السعودية

السيدة هلا مزيد محمد التويجري
الأمين العام لمجلس شؤون الأسرة
مجلس شؤون الأسرة
وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

المملكة المغربية

السيدة جميلة المصلي
وزيرة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والاسرة

السيدة فاطمة بركان
مديرة المرأة
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد محمود
الأمين العام
وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة

الجمهورية اليمنية

السيدة ابتهاج عبد القادر الكمال
وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

باء- منظمات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة

السيدة ندى دروزه
رئيسة قسم العدالة بين الجنسين

السيدة ربى عرجا
مسؤول أول للشؤون الاجتماعية

السيد أكرم خليفة
مستشار إقليمي للنوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين

السيدة سامية حموده
مستشارة إقليمية للتنمية اجتماعية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

السيد معز دريد
المدير الإقليمي بالإنابة
المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة يانيكا فان دير جراف – كوكلر
نائبة المدير الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (تابع)

السيدة إكرام الحويني
منسقة البرنامج الإقليمي
المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة منال بنكيران
منسقة البرنامج حول مناهضة العنف ضد المرأة
المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة سكينة النصراوي
مسؤولة شؤون اجتماعية

السيدة غيا بكار
مساعدة باحث

السيدة إيمان بكار
مساعدة إدارية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة فرانسيس غاي
مستشارة نوع اجتماعي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد لؤي شبانه
المدير الإقليمي
صندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية

السيدة انشراح أحمد
المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي
وحقوق الانسان والثقافة
صندوق الأمم المتحدة للسكان في منطقة الدول العربية

منظمة الصحة العالمية

السيدة داليا سمهوري
مديرة برنامج الاستعداد للطوارئ واللوائح الصحية
منظمة الصحة العالمية